DOI: 10.22452/ris.vol12no2.14 Vol. 12 No. 2 (2025): 231-250

ONLINE JOURNAL OF RESEARCH IN ISLAMIC STUDIES
المجلة المحكمة عبر الانترنت في الدراسات الإسلامية
UNIVERSITI MALAYA
Akademi Pengajian Islam

Received: 2025-05-09 Accepted: 2025-12-15 Published: 2025-12-15

Original Article

منهج أهل السنة والجماعة في تحقيق مقصد حفظ المجتمع: تأصيل شرعي وتطبيق معاصر في النموذج الماليزي

(The Methodology of Ahl al-Sunnah wa al-Jamā'ah in Realizing the Maqṣid of Preserving Society: A Sharī'ah-Based Foundation and Contemporary Application in the Malaysian Model)

Maged Abdullah Mohammed Hamid[a*], Syed Mohammad Hilmi Syed Abdul Rahman[a] & Mohammad Abdelhamid Salem Qatawneh[a]

[a] Department of Usuluddin and Da'wah. Academy of Islamic Studies, Universiti Malaya, Kuala Lumpur
*** Corresponding author, email; majidhumai9@gmail.com**
DOI: https://doi.org/10.22452/ris.vol12no2.14

ملخص:

تنبع أهمية هذا البحث من معالجته لإحدى الإشكاليات الكبرى في الفكر الإسلامي المعاصر، والمتمثلة في الحاجة إلى تأصيل مرجعية سنية وسطية قادرة على الحدّ من مظاهر الانقسام الداخلي، وتقديم نموذج تطبيقي واقعي لإدارة المجتمع في ظل التعددية الدينية والثقافية. ويتناول البحث منهج أهل السنة والجماعة – بما يشمله من العقيدة الأشعرية والماتريدية، والمذاهب الفقهية السنية الأربعة، والتصوف السني – باعتباره إطارًا معرفيًا متكاملًا لتفعيل الشريعة في بعدها المقاصدي، ولا سيما مقصد حفظ المجتمع واستقرار الأمة. ويهدف البحث إلى التأصيل الشرعي لمقصد حفظ المجتمع في ضوء هذا المنهج، مع دراسة كيفية تطبيقه في النموذج الماليزي، وتحليل السياسات والآليات المؤسسية التي اعتمدت المرجعية السنية الوسطية في إدارة التنوع الديني والثقافي، جنبًا إلى جنب مع إبراز أبرز عوامل النجاح والتحديات التي واجهت هذا النموذج، خاصة ما يتعلق بحرية المعتقد والتمييز الديني. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الجمع بين تحليل النصوص الشرعية ذات الصلة، واستقراء جهود العلماء في ترسيخ مقصد حفظ المجتمع ضمن توازن العقيدة والفقه والسلوك، بالإضافة إلى التحليل الواقعي لتجربة ماليزيا المعاصرة. وأظهرت نتائج البحث أن العقيدة السنية الوسطية، بقيمها القائمة على الاعتدال والتسامح والتوازن، أسهمت بصورة واضحة في بناء مجتمع آمن ومتعدد الأطياف، وأن تبنّي الدولة للمنهج السني وتفعيله عبر المؤسسات التعليمية والدينية كان من أبرز عوامل تحقيق السلم المجتمعي. ويخلص البحث إلى ضرورة تعزيز مقصد حفظ المجتمع في الخطاب الديني والفقهي،

والاقتداء بالنماذج المعتدلة التي تجمع بين الأصالة الإسلامية والانفتاح الحضاري، بما يسهم في تحقيق الاستقرار المجتمعي وإدارة التنوع بصورة متوازنة.

الكلمات المفتاحية: المجتمع، أهل السنة والجماعة، مقاصد الشريعة، التعدد الديني، ماليزيا، السلم المجتمعي.

Abstract

This study derives its significance from addressing one of the central challenges of contemporary Islamic thought: the need to establish a balanced and authoritative Sunni framework capable of reducing internal fragmentation and offering a practical model for managing society amidst religious and cultural diversity. The research analyzes the methodology of Ahl al-Sunnah wa al-Jamāʿah—encompassing Ashʿarism and Māturīdism in creed, the four Sunni legal schools in jurisprudence, and Sunni Sufism in ethical conduct—as an integrated epistemic paradigm for operationalizing Sharīʿah through its higher objective (maqāṣid) dimension, particularly the objective of preserving social cohesion and community stability. The study aims to develop a Sharia-based foundation for the objective of preserving society in light of this methodology and examines its practical application in the Malaysian model. It further analyzes institutional mechanisms, state policies, and the factors contributing to the success of Malaysia's centrist Sunni approach, while also identifying significant challenges related to freedom of belief, religious discrimination, and managing pluralism. Employing a descriptive-analytical methodology, the research combines scriptural analysis, juristic reasoning, and empirical observation. It provides a comprehensive exploration of the concept of preserving society as a maqṣad, by examining relevant textual evidence and scholarly contributions that emphasize the balance between creed, jurisprudence, and spiritual ethics within the Sunni tradition. The analysis of the Malaysian case demonstrates how the official adoption and institutionalization of the Sunni middle-path have contributed to social harmony and communal stability. The study concludes that centrist Sunni theology—rooted in moderation, tolerance, and balance—constitutes a pivotal foundation for sustaining secure and multi-ethnic societies. It recommends reinforcing the maqṣad of preserving society within religious and legal discourse and adopting successful moderate models that harmonize Islamic authenticity with civilizational openness.

Keywords: Society, Ahl al-Sunnah wa al-Jamāʿah, Maqāṣid al-Sharīʿah, Religious Pluralism, Malaysia, Social Harmony.

المقدمة

إنّ حفظ الأمن الاجتماعي والوئام المجتمعي يمثل مقصداً شرعياً أساسياً في الإسلام، منطلقاً من روح الدين الذي بعثه النبي صلى الله عليه وسلم رحمةً للعالمين. وقد أكد العلماء المعاصرون أن الشريعة الإسلامية تسعى إلى ضمان تحقيق مصالح الناس الدنيوية والأخروية كافة، حيث يُختصر المقصد العام للتشريع في «حفظ نظام الأمة واستدامة صلاحها بصلاح الأفراد والحياة التي تحيط بهم».

وتُعدّ مقاصد الشريعة الإسلامية من الركائز الأساسية التي تهدف إلى تحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل. ومن بين هذه المقاصد، يبرز مقصد حفظ المجتمع كعنصر حيوي لضمان استقرار الأمة وسلامتها. يلعب منهج أهل السنة والجماعة دورًا محوريًا في تحقيق هذا المقصد من خلال تبني قيم الوسطية والاعتدال والتسامح وتُعتبر ماليزيا نموذجًا معاصرًا لتطبيق هذه المبادئ، حيث نجحت في إدارة التنوع الديني والثقافي بفعالية، مما ساهم في تعزيز السلم المجتمعي. تهدف هذه الدراسة إلى

استكشاف كيفية تفعيل منهج أهل السنة والجماعة في تحقيق مقصد حفظ المجتمع، مع التركيز على التجربة الماليزية كنموذج تطبيقي.

وفي ضوء هذا الإطار، تأتي دراسة منهج أهل السنة والجماعة في تحقيق مقصد حفظ المجتمع، معزَّزةً بمقارنات دولية ونماذج معاصرة، خاصة النموذج الماليزي متعدد الأعراق والديانات. وسوف نبحث فيما يلي الأسس الشرعية لمفهوم حفظ المجتمع، ثم نرصد مبادئ أهل السنة والجماعة في هذا المقصد، قبل استعراض تجربة ماليزيا المعاصرة، وصولاً إلى نتائج استنباطية حول خصائص هذا المنهج وأثره في تعزيز السلم الاجتماعي.

مشكلة البحث:

تُجمع نصوص الشريعة الإسلامية ومقاصدها الكلية على أهمية تحقيق السلم المجتمعي، باعتباره من الضروريات الخمس التي تسعى الشريعة إلى حفظها، لا سيما حفظ النفس والدين والعقل والعِرض والمال يقول الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى "فحفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل داخل تحت الضروريات، ووجودها في مرتبة الضروري، بمعنى أنه إذا فقدت، اختل نظام الحياة، وفسدت مصالحها في الدنيا والآخرة"[1].

ويُستفاد من ذلك أن الشريعة تهدف إلى حفظ المجتمع وضمان استقراره، من خلال حفظ الضروريات التي لا قيام للمجتمع بدونها

ويُعد السلم المجتمعي شرطًا أساسيًا لاستقرار الحياة العامة واستمرار التعايش بين مكونات المجتمع المختلفة، وقد اعتنى به منهج أهل السنة والجماعة باعتباره مظهرًا من مظاهر الوسطية، وضمانًا لحفظ وحدة الأمة وتماسكها.

ورغم هذا التأصيل النظري الراسخ، إلا أن المجتمعات الإسلامية المعاصرة لا تزال تواجه اختلالات بنيوية في تحقيق هذا المقصد، تتجلى في مظاهر العنف الطائفي، والانقسامات المذهبية، وتزايد خطابات الكراهية على أسس دينية أو عرقية. وتشير تقارير دولية إلى أن بعض الدول ذات الأغلبية المسلمة تعاني من تراجع ملحوظ في مؤشرات السلم الأهلي، مثل مؤشر السلام العالمي (Institute for Economics and Peace, 2023)[2]، مما يعكس الحاجة الماسّة إلى تفعيل مقاصد الشريعة في الواقع المؤسسي والمجتمعي.

في هذا السياق، يبرز التحدي الأكبر في غياب تفعيل منهجي لمبادئ الشريعة من خلال إطار منهج أهل السنة والجماعة، وخاصة في ظل تعقيدات التعددية الثقافية والدينية والعرقية داخل الدولة الواحدة. فالتحديات المعاصرة — مثل تصاعد الهويات الفرعية، وغياب المرجعية الشرعية الجامعة، وت politicization of religious discourse — أسهمت في تأجيج الانقسامات بدلاً من احتوائها. ويزداد الأمر تعقيدًا مع ضعف الوعي المؤسسي بالمنهج الوسطي لأهل السنة والجماعة في التعامل مع الآخر، وغياب التكوين الديني المتزن في بعض المؤسسات.

ويمثّل النموذج الماليزي أحد أبرز التجارب المعاصرة في إدارة التنوع الديني والثقافي ضمن إطار مرجعي ينسجم مع مبادئ الشريعة ومقاصدها، ولا سيما من خلال مؤسسات دينية وتعليمية رسمية تتبنّى منهج أهل السنة والجماعة بمدارسه العقدية والفقهية. وتبرز في هذا السياق مجالس الإفتاء في اثنتي عشرة ولاية ماليزية، والتي تعتمد في مقرراتها العقدية على

[1] الشاطبي، 1، إ. ي. (1997). الموافقات في أصول الشريعة (تحقيق عبد الله دراز). بيروت: دار المعرفة. ج2، ص 10

[2] Institute for Economics and Peace. (2023). Global Peace Index 2023: Measuring Peace in a Complex World. Retrieved from https://www.visionofhumanity.org

منهج الأشاعرة والماتريدية بوصفه الإطار السني الرسمي للدولة. وقد أكّدت بعض الولايات هذا التوجّه صراحة، مثل ولاية باهانج التي أصدرت فتوى رسمية تقرّر فيها «اعتماد مذهب أهل السنة والجماعة على منهج الأشاعرة والماتريدية» ضمن أعمال لجنة التشاور الشرعي[3]. كما أظهرت دراسات أكاديمية حديثة أن معظم مؤسسات الإفتاء الماليزية—بما فيها مجلس الفتوى الوطني (MKI)—تعمل وفق هذا الإطار العقدي السني الوسطّي، وتسعى إلى توجيه السياسات الدينية بما يعزز الاعتدال ويضمن الانسجام الاجتماعي[4]. وتمثل هذه التجربة نموذجًا مهمًا يستحق دراسة تحليلية معمّقة لتبيّن مدى إسهام المنهج السني الوسطي في تحقيق السلم المجتمعي وآليات الاستفادة منه في بيئات اجتماعية وثقافية أخرى

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتعامل مع إحدى الإشكاليات الكبرى في الفكر الإسلامي المعاصر، وهي الحاجة إلى تأصيل مرجعي وسطي يعالج تحديات الانقسام الداخلي، ويقدّم نموذجًا تطبيقيًا واقعيًا لإدارة المجتمع في ظل التعددية. إن تحليل منهج أهل السنة والجماعة – باعتباره منهجًا جامعًا للأشاعرة والماتريدية في العقيدة، والمذاهب الأربعة في الفقه، والتصوف السني في السلوك – يفتح آفاقًا جديدة أمام الجهود الأكاديمية والفكرية لتفعيل الشريعة في بُعدها المقاصدي المتصل بحفظ كيان الأمة واستقرارها.

وأيضا تكمن الأهمية بتناول هذا البحث لمنهج أهل السنة والجماعة بوصفه إطارًا شرعيًا لتحقيق مقصد حفظ المجتمع، من خلال تأصيل مفاهيمي وفقهي لهذا المقصد ضمن مقاصد الشريعة الإسلامية الكبرى، وتحليل آليات تفعيله في السياق الماليزي المعاصر.

ويُعدّ التركيز على التجربة الماليزية المعاصرة إضافة مهمة لهذا البحث، إذ إن ماليزيا تُشكّل نموذجًا متقدّمًا في توظيف المرجعية السنية الوسطية ضمن سياسات الدولة ومؤسساتها، بما ساهم في تحقيق التوازن بين الدين والدولة، وتعزيز قيم التعايش السلمي بين مكونات المجتمع. من ثم، يُسهم هذا البحث في بلورة تصور تطبيقي متكامل يستفيد منه صانعو السياسات الدينية، والباحثون في مقاصد الشريعة، والمهتمون ببناء السلم المجتمعي في العالم الإسلامي

الدراسات السابقة

تمت دراسة عدد من الأبحاث المتعلقة بمقاصد الشريعة ومنهج أهل السنة والجماعة، بالإضافة إلى الدراسات التي تناولت التجربة الماليزية في إدارة التنوع. ومع ذلك، يفتقر الأدب الأكاديمي إلى دراسة شاملة تربط بين هذه العناصر الثلاثة، مما يُبرز أهمية هذا البحث.

بناءً على ما ورد في الدراسة وتحليل الوثائق المرفقة، إليك أبرز الدراسات السابقة التي تناولت موضوع منهج أهل السنة والجماعة في حفظ المجتمع أو السلم المجتمعي، سواء بشكل مباشر أو من خلال جوانب قريبة من الموضوع

[3] Jabatan Mufti Negeri Pahang. (2024). Penetapan Mazhab Ahli Sunnah Wal Jamaah atas Manhaj Al-Asha'irah wal-Maturidiah di Negeri Pahang. https://mufti.pahang.gov.my/fatwa/2024/penetapan-mazhab-ahli-sunnah-wal-jamaah-atas-manhaj-al-ashairah-wal-maturidiah-di-negeri-pahang

[4] Ismail, A. M., & Salleh, A. Z. (2019). Malaysian National Fatwa Council and its Celebration of Religious Diversities. *Journal of Fatwa Management and Research*, 13(1), 716–733. https://jfatwa.usim.edu.my/index.php/jfatwa/article/view/243

أولًا: دراسات تناولت منهج أهل السنة والجماعة

عزمان محمد زين (2022): "منهج أهل السنة والجماعة في ماليزيا: الوضع الراهن والتحديات في القرن الحادي والعشرين"، رسالة دكتوراه – كلية الآداب والعلوم – جامعة أوتارا ماليزيا. تناولت الدراسة دور هذا المنهج في تشكيل العقيدة الرسمية للدولة الماليزية، وتحديات الحفاظ على الوسطية الفكرية والعقدية في ظل المتغيرات المعاصرة.

عبد الرحمن بن عبد الخالق (2001): الصراط: أصول منهج أهل السنة والجماعة في الاعتقاد والعمل. تناول فيه المؤلف الأسس الفكرية والعقدية للسنة والجماعة، وأثرها في تكوين رؤية متكاملة للإسلام، تُعلي من قيم التوازن والاستقرار.

ثانيًا: دراسات عن السلم المجتمعي من منظور إسلامي

يوسف عطية كليبي (2020): "السلم المجتمعي: مقومات ترسيخه وأثره في نهوض المجتمع المسلم". دراسة منشورة، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وناقشت علاقة السلم المجتمعي بالنهوض الحضاري في ضوء المقاصد، لكنها لم تتناول النموذج الماليزي تحديدًا .

منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة (2014–2023): تم تنظيمه سنويًا في أبو ظبي، وطرح أوراقًا حول آليات تحقيق السلم المجتمعي من منظور إسلامي وسطي، مع إشارات إلى تجارب مثل المغرب وإندونيسيا، لكن التجربة الماليزية لم تُناقش بتفصيل تطبيقي دقيق .

ثالثًا: دراسات عن التجربة الماليزية في إدارة التعدد

- تقارير حكومية ودولية أشارت إلى نجاح ماليزيا في إدارة التعدد الديني والثقافي في إطار مرجعية إسلامية، ومن أبرزها:
- وزارة التنمية الإسلامية الماليزية (JAKIM) وتقاريرها عن الوسطية الدينية.
- تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الحريات الدينية في ماليزيا (2023).
- تقرير اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) حول ماليزيا.

يرى الباحث أن الدراسات السابقة ركزت إما على الجانب النظري لمقاصد الشريعة أو على الهوية العقدية لأهل السنة والجماعة أو على التجربة الماليزية من الزاوية الحقوقية والسياسية، لكنها لم تقدّم معالجة متكاملة تجمع بين التأصيل الشرعي لمقصد حفظ المجتمع، ومنهج أهل السنة والجماعة، والتطبيق المعاصر في السياق الماليزي.

الحدود ومنهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يجمع بين التأصيل النظري والتحليل الواقعي. ويقوم على دراسة شاملة لمفهوم حفظ المجتمع كأحد مقاصد الشريعة الإسلامية، من خلال تحليل النصوص الشرعية ذات الصلة، واستقراء اجتهادات العلماء في ترسيخ هذا المقصد ضمن إطار منهج أهل السنة والجماعة، والذي يتجسد في توازن العقيدة والفقه والسلوك.

كما يُوظّف البحث المنهج التحليلي في دراسة النموذج الماليزي، عبر تحليل السياسات الرسمية والممارسات المؤسسية التي اعتمدت المرجعية السنية الوسطية في إدارة التنوع الديني والثقافي، واستعراض الوثائق والتقارير الحكومية والبرامج الاجتماعية ذات العلاقة، لاستنباط آليات التفعيل العملي لهذا المنهج في الواقع المعاصر.

ووضع البحث حدود: فالحدود الموضوعية: حيث يركز البحث على منهج أهل السنة والجماعة ومقصد حفظ المجتمع. والحدود المكانية: تقتصر الدراسة التطبيقية على النموذج الماليزي. والحدود الزمنية: تتناول الدراسة الفترة المعاصرة، مع التركيز على السياسات والبرامج الحديثة.

وقد نظم هذا البحث في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي: لمنهج أهل السنة والجماعة والتأصيل الشرعي لمقصد حفظ المجتمع.

المبحث الثاني: منهج أهل السنة والجماعة في تحقيق مقصد حفظ المجتمع.

المبحث الثالث: التجربة الماليزية: دراسة تطبيقية لمقصد حفظ المجتمع.

تمهيد

يُعد حفظ المجتمع من أعظم المقاصد التي رعتها الشريعة الإسلامية في تشريعاتها، إذ إن صلاح المجتمع واستقراره شرطٌ لازمٌ لحفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وهي المقاصد الكلية التي يدور عليها التشريع الإسلامي. وقد قرر الإمام الشاطبي أن "وضع الشرائع إنما هو لمصالح العباد في المعاش والمعاد"[5]، ومن جملة هذه

المصالح: حفظ النظام المجتمعي من الاضطراب والفتن والتفكك. ولما كان المجتمع الإنساني بطبعه متعدد الانتماءات والمشارب، جاءت الشريعة بوسائل لحمايته من عوامل الانهيار، وكان أبرزها ترسيخ قيم الوسطية والاعتدال والتسامح التي تميز بها منهج أهل السنة والجماعة.

ويمثل هذا المنهج — الذي يشمل العقيدة الأشعرية والماتريدية، والمذاهب الفقهية الأربعة، والتصوف السني — تصورًا متكاملًا يوازن بين حفظ الدين وحفظ الجماعة، ويبتعد عن الغلو والتكفير والتفريط، ويجمع بين الثوابت الدينية والمصالح المجتمعية. وقد أكد الإمام ابن عاشور أن "مقصد الشريعة من التشريع هو إقامة نظام الأمة وصلاح أحوالها وانتظام شؤونها على أكمل وجه"[6]. ويتجلى ذلك في مبدأ حفظ الكيان المجتمعي كحِمى شرعي، يجب صونه من التصدع، بالعدل والأمن واحترام التنوع.

في هذا السياق، تُعد التجربة الماليزية واحدة من أنجح النماذج المعاصرة في تفعيل منهج أهل السنة والجماعة كإطار لبناء السلم المجتمعي، في بيئة تتسم بتنوع ديني وعرقي وثقافي شديد. فقد استطاعت الدولة من خلال مؤسساتها الدينية والتعليمية، ومن خلال تبنّيها للعقيدة السنية الوسطية رسميًا، أن تفعّل مقاصد الشريعة، لا سيما مقصد حفظ المجتمع، عبر سياسات ومنصات تثقيفية وتربوية تستند إلى منهج أهل السنة.

[5] الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات في أصول الشريعة (ج1). تحقيق: عبد الله دراز. دار ابن عفان. 2004، ص204

[6] ابن عاشور، ابن عاشور، محمد الطاهر. (2001). مقاصد الشريعة الإسلامية. تحقيق: محمد الطاهر الميساوي. الدار التونسية للنشر.الشاطبي، ص38

من هذا المنطلق، تنطلق هذه الدراسة لتحقيق هدف مركزي يتمثل في التأصيل الشرعي لمقصد حفظ المجتمع من خلال استقراء منهج أهل السنة والجماعة، وتحليل مدى فاعليته في التعامل مع التحديات المجتمعية المعاصرة، وذلك عبر دراسة تطبيقية على النموذج الماليزي، وبيان الآليات المؤسسية والسياسات العامة التي أسهمت في تحقيق السلم المجتمعي، إلى جانب رصد أبرز التحديات التي واجهت هذا المسار.

وتكمن خصوصية هذه الدراسة في الجمع بين ثلاث مسارات منهجية متكاملة:

1) التأصيل العقدي والفقهي لمنهج أهل السنة والجماعة، بوصفه منهجًا وسطيًا جامعًا يعزز الاستقرار والتوازن المجتمعي.
2) تحليل مقصد حفظ المجتمع باعتباره أحد المقاصد الكبرى للشريعة الإسلامية، وركيزة أساسية في تحقيق الأمن والوحدة.
3) دراسة تطبيقية على نموذج دولة معاصرة (ماليزيا)، تُعد من أبرز النماذج الناجحة في توظيف المنهج السني الوسطي في إدارة التنوع الديني والثقافي وتحقيق التماسك الداخلي.

وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم إضافة علمية أصيلة في ميدان الفكر الإسلامي والمقاصدي، من خلال إظهار إمكانية توظيف منهج أهل السنة والجماعة في السياقات المعاصرة، بما يُسهم في إرشاد صُنّاع القرار، وتوجيه المؤسسات الدينية والتعليمية نحو بناء مجتمعات قائمة على التعايش، والعدالة، والاحترام المتبادل

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي: لمنهج أهل السنة والجماعة والتأصيل الشرعي لمقصد حفظ المجتمع

المطلب الأول: مفهوم أهل السنة والجماعة، ومفهوم "حفظ المجتمع" في الشريعة

أولاً: مفهوم أهل السنة والجماعة

تنطلق هذه الدراسة من تعريف محدد ودقيق لمنهج أهل السنة والجماعة، لا سيما في سياق تحقيق مقصد حفظ المجتمع، وتطبيقه في الواقع الماليزي. ولأجل ذلك، يُفصَّل هذا الملحق لتوضيح المراد بهذا المصطلح كما يستعمله الباحث، ما قاله الإمام السبكي: "اعلم أن الأشعري والماتريدي هما إماما أهل السنة، لا خلاف بينهما في العقائد إلا ما لا يخرج عن دائرة أهل السنة"[7]

ويُشير المصطلح في استعمالاته العلمية إلى ثلاثة أبعاد مترابطة:

1) **البُعد العقدي**: ويتمثل في العقيدة الأشعرية والماتريدية، وهما المدرستان اللتان تبنّاهما علماء الإسلام في القرون الأولى، وارتضاهما علماء المذاهب الأربعة:
2) **البُعد الفقهي**: ويشمل المذاهب الأربعة الفقهية المعتمدة (الحنفي، المالكي، الشافعي، الحنبلي)، التي شكّلت المرجعية التشريعية للأمة الإسلامية، وحافظت على التنوع في إطار الوحدة.

[7] السبكي، تاج الدين. (1996). معيد النعم ومبيد النقم. دار الكتب العلمية.1996، ص27

3) **البُعد الروحي والسلوكي**: وهو التصوف السني القائم على تهذيب النفس وتحقيق الإحسان، كما عبّر عنه الإمام الجنيد بقوله: "التصوف هو الدخول في كل خلق سني والخروج من كل خلق دني"[8].

ثانيًا: المنهج السني في ضوء التجربة الماليزية

لقد اعتمدت ماليزيا رسميًا هذا التصوّر المتكامل لأهل السنة والجماعة، حيث تؤكد مؤسسات دينية وتعليمية أن المرجعية العقدية للدولة هي الأشعرية والماتريدية، أما المذهب الفقهي فهو الشافعي، والتصوّف السني في الجانب الأخلاقي والسلوكي. وقد عبّرت دائرة الشؤون الإسلامية الماليزية (JAKIM) بوضوح عن هذا الموقف في منشورها Al-Afkar #149 قائلة إن «العقيدة الرسمية لأهل السنة والجماعة في ماليزيا هي الأشعرية والماتريدية» (" akidah Ahlu Sunnah wal Jamaah (al-Ashairah dan al-Maturidiah")، مما يرسّخ هذا التوجه كمنهج رسمي للدولة.[9]

ثالثًا: ما يعتمده الباحث في هذه الدراسة

يعتمد الباحث في هذا المقال التعريف الآتي لمنهج أهل السنة والجماعة:

هو "المنهج العقدي والفكري الذي يتبنّى العقيدة الأشعرية أو الماتريدية، ويتبع أحد المذاهب الفقهية الأربعة، ويتخلق بأخلاق التصوف الجنيدي الغزالي، ويقوم على الوسطية والتوازن والاعتدال، بما يحقق مقاصد الشريعة وفي مقدمتها حفظ المجتمع".

ويرى الباحث أن هذا المنهج بهذه الصيغة هو الذي حافظ على وحدة الأمة، وحقق التوازن بين الدين والدولة، وبين الثوابت والمتغيرات، وهو النموذج الذي اعتمدته ماليزيا في بنيتها الشرعية والاجتماعية.

فقد جاء في في التطبيق الماليزي: جاء في تقرير JAKIM الرسمي أن:

"ماليزيا تعتمد منهج Ahl al-Sunnah wal-Jama'ah القائم على العقيدة الأشعرية والمذهب الشافعي، والتصوف وفق مذهب الإمام الجنيد، باعتباره صيغة جامعة لهوية الأمة الماليزية"[10].

رابعا: مفهوم "حفظ المجتمع" في الشريعة

تدل النصوص الشرعية على أن الشريعة الإسلامية لم تُعنَ فقط بتنظيم علاقة العبد بربه، بل سعت كذلك إلى إقامة مجتمع إنساني متماسك ومستقر. وقد نص الأصوليون على أن من أعظم مقاصد التشريع الإسلامي تحقيق المصالح ودرء المفاسد، وأن من أبرز هذه المصالح: صيانة النظام الاجتماعي العام، وهو ما عبّر عنه العلماء بمقصد "حفظ الجماعة" أو "حفظ الأمة" أو "حفظ المجتمع"[11].

---

[8] الكلاباذي، أبو بكر. (1993). التعرّف لمذهب أهل التصوف. تحقيق: يوسف علي بديوي. دار الكتب العلمية.، 1993، ص117

[9] Jabatan Kemajuan Islam Malaysia (JAKIM). (2024, .(Akidah Ahlu Sunnah Wal Jamaah (al-Ashairah dan al-Maturidiah) – Pegangan Majoriti Ummat. JAKIM. https://www.muftiwp.gov.my/ms/artikel/al-afkar/6007-al-afkar-149-akidah-ahlu-sunnah-wal-jamaah-al-ashairah-dan-al-maturidiah-pegangan-majoriti-ummat

10 Department of Islamic Development Malaysia (JAKIM). (2020). The Ahli Sunnah Wal Jamaah Approach in Malaysia. Kuala Lumpur: JAKIM Publications, P5.

[11] (الكاساني، علاء الدين. (1986). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (ج9). دار الكتب العلمية.

ويذكر عبد الله المرابط في مقاله مقصد حفظ نظام الأمة: مقاربة مقاصدية أن مقصد حفظ نظام الأمة يقوم على منع الفوضى، وضبط العلاقات الاجتماعية، وتحقيق الأمن والاستقرار، بما يحقق العدل والمساواة والتعاون، ويمنع التنازع والفتن، ويجعل المرجعية للشرع الحاكم على الجميع.[12]

ويستند هذا المفهوم إلى جملة من النصوص، منها قوله تعالى: ﴿**واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا**﴾[13]، وقوله صلى الله عليه وسلم: "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا"[14].

وقد نص الإمام الجويني على أن "الشرائع لا تتنزل عبثًا، بل جاءت لرعاية مصالح الخلق في المعاش والمعاد، وإن من أعظم المقاصد اجتماع الكلمة، ودرء الفتن والاضطراب"[15].

من وجهة نظر الباحث، يُعد مفهوم ''حفظ المجتمع'' في الشريعة الإسلامية ركنًا محوريًا في تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي، إذ لا يقتصر على تنظيم العلاقات الفردية أو المعاملات بين الأفراد، بل يمتد ليشمل بناء منظومة اجتماعية متكاملة تحفظ كيان الأمة، وتضمن تماسكها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

فقيمنا الإسلامية تؤسس لبيئة مجتمعية آمنة ومتزنة، تُحقق فيها المواءمة بين حقوق الأفراد ومصالح الجماعة، وتُغلق أبواب الفتن والانقسامات، مما يجعل مقصد حفظ المجتمع إطارًا مرجعيًا لتفعيل مقاصد الشريعة الأخرى، في مقدمتها حفظ الدين والنفس، والنسل، والعقل، والمال.

المطلب الثاني: مكانة مقصد حفظ المجتمع ضمن المقاصد الكلية

أولاً: مقصد حفظ المجتمع:

أدرج بعض علماء المقاصد مقصد "حفظ المجتمع" ضمن المقاصد المكمّلة، في حين رآه آخرون مقصدًا كليًا مستقلًا، لا يقل أهمية عن مقاصد حفظ النفس والعقل والمال. وقد ذهب الدكتور أحمد الريسوني إلى أنه "يندرج تحت مقصد حفظ النفس، لكنه يتميز بخصوصية اجتماعية تجعله جديرًا بالاستقلال"[16]. بينما أكد ابن عاشور أن صلاح الجماعة مقدم على صلاح الفرد عند التعارض، لأن فساد الجماعة يؤدي إلى فساد المجموع[17].

وقد بيّن علماء الشريعة أن الأحكام المتعلقة بالأمن، والقضاء، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتولي الولايات العامة، والضبط الاجتماعي، تدخل كلها تحت مقصد "حفظ المجتمع"، لأنه المقصد الذي يجمع بين حفظ الدين والنفس والنسل والنظام العام[18].

ثالثًا: وسائل الشريعة لتحقيق هذا المقصد

---

[12] المرابط، عبد الله. (2011). مقصد حفظ نظام الأمة: مقاربة مقاصدية. مجلة المسلم المعاصر، العدد 132، ص. 71–102. تم الاسترجاع من https://almuslimalmuaser.org/2011/04/18/مقصد-حفظ-نظام-الأمة-مقاربة-مقاصدية/

[13] سورة آل عمران: 103

[14] البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ. كتاب الصلاة، باب التعاون، رقم 481

[15] الجويني، عبد الملك بن عبد الله. (1997). الغياثي في السياسة الشرعية. تحقيق: عبد العظيم الديب. دار الشروق، ص274

[16] الريسوني، أحمد. (2007). نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي (الطبعة 5). هرندون، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي 1992، ص119

[17] ابن عاشور، محمد الطاهر. (2001). مقاصد الشريعة الإسلامية. تحقيق: محمد الطاهر الميساوي. الدار التونسية للنشر الشاطبي، 2001، ص207

[18] الشاطبي، إبراهيم بن موسى الموافقات في أصول الشريعة (ج1). تحقيق: عبد الله دراز. دار ابن عفان. 2004، ج2، ص57

سلكت الشريعة لتحقيق حفظ المجتمع وسائل عدة، منها:

1) تحقيق العدالة الاجتماعية والقانونية، كما في قوله تعالى: ﴿**إن الله يأمر بالعدل والإحسان**﴾[19].
2) التكافل الاجتماعي، عبر الزكاة والصدقات والنفقات، لحماية المجتمع من الفقر والتفكك.
3) تحقيق السلم الأهلي، عبر تحريم الظلم والبغي، كما في قوله صلى الله عليه وسلم:
4) "المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلمه"[20].
5) حماية وحدة الصف، كما في قوله تعالى: ﴿**ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم**﴾[21].
6) ضبط التنوع وضمان الحقوق، من خلال سن القواعد التي تنظّم العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين، كما في صحيفة المدينة، والتي وصفها المستشرق (مونتغمري وات) بأنها "دستور تعددي مبكر"[22]ومن هنا، يظهر أن حفظ المجتمع مقصد أصيل في الشريعة، يتكامل مع سائر المقاصد، بل هو حاضن لها، إذ لا يتحقق حفظ النفس والدين والمال إلا في إطار مجتمعي آمن.

المبحث الثاني: منهج أهل السنة والجماعة في تحقيق مقصد حفظ المجتمع

يتماهى منهج أهل السنة والجماعة مع هذه المبادئ العامة في التركيز على الوسطية والتوازن في الحكم الإسلامي وحرصه على مصلحة الأمة. فعلماء أهل السنة الذين يقتدون بالقرآن والسنة ومجتمع الصحابة والتابعين، ينظرون إلى المصلحة العامة ودرء المفسدة بذات أهمية الحفاظ على النصوص. ويُعززون من مبادئ التفاهم والاجتماع على البر والتقوى (كما جاء في قوله تعالى: {**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ**)[23] ونبذ الفرقة والصراع. ويرتكز هذا المنهج على قيم العدل والرأفة والاحترام المتبادل؛ فالشريعة شرّعت الوسائل التربوية (كالعفو والتوبة والستر) قبل القسوة والعقاب، وبحثت عن حلول تحفظ الحقوق ولا تفضي إلى الفتنة.

وفي واقع المسلمين اليوم ينعكس ذلك في تشجيع الحوار والتعاون عبر القنوات الشرعية والقانونية، مع الحفاظ على الثوابت. فمثلًا، تؤكد السلطات الإسلامية الماليزية الحديثة ولاءها لمنهج «الرحمة العصرية» (التعاطي مع تحديات العصر برحمة) في توجيه السياسات الدينية لخدمة رفاهية المجتمع المسلم . وبذلك، يسعى منهج أهل السنة إلى جمع كلمة الأمة على أساس من الحق والعدل، مع تطبيق مقاصد الشريعة بما يحقق المصلحة دون غلو أو تقصير.

المطلب الأول: المقاصد الشرعية لحفظ المجتمع والمرتكزات العقدية في حفظ المجتمع

أولاً: المقاصد الشرعية لحفظ المجتمع

تناول الفقهاء قضايا حفظ الجماعة من منطلقات المقاصد العامّة للشريعة. فإلى جانب المقاصد الكلية الخمس الأصيلة المعروفة (حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال)، يرى بعض المعاصرين ضرورة إضافة مقاصد كبرى أخرى

---

[19] سورة النحل: 90.

[20] رواه مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، 2006 رقم 2564)

[21] سورة الأنفال: 46

[22] Watt, W. M. (1956). Muhammad at Medina. Oxford University Press. 1956 ,p. 22

[23] سورة المائدة:2.

تتناسب مع متطلبات الحياة الحديثة. فقد دعا الدكتور عبد المجيد النجار إلى إضافة مقصدين كليين إلى المقاصد المأثورة — للمحافظة على دين الأمة وروحها — وهما حفظ البيئة وحفظ المجتمع . هذه الإضافة تبرز أن شمولية مقاصد الشريعة تدعونا إلى مراعاة مصالح المجتمع ككل في مواجهة تحديات معقدة.

ومن جهته، يشير العلامة ابن عاشور إلى أن «المقصد العام من التشريع... هو حفظ نظام الأمة واستدامة صلاحها بصلاح المهيمن عليه، وهو نوع الإنسان؛ ويشمل صلاحه صلاح عقله وصلاح عمله وصلاح ما بين يديه من موجودات العالم» . وبعبارة أخرى، فإن الشريعة حريصة على صيانة مؤسسات الجماعة الأساسية وسيرها الصحيح، وهي — كما يرى علماء الاجتماع — تتكوّن من خمس مؤسسات ضرورية: التربية والأسرة، والاقتصاد، والسياسة، والدين . فإذا صلحت هذه المؤسسات صلح المجتمع كله، وإلا فمن الممكن أن يعتري الجماعة خلل ونقص.

ولذلك كان المقصود العام من الشريعة — حسب ابن عاشور — «حفظ نظام العالم وصلاح أحوال أهله»[24] . ومن هذا المنطلق يسقط على القوانين والمعاملات الشرعية؛ فهي تبتغي جلب المصالح ودرء المفاسد عن الناس. فدفع الضرر عن مقاصد الشريعة واجب كحفظ الدين والمال والنفس.. والقوانين الجنائية الإسلامية مبنية على حماية المجتمع من الجرائم بما يحفظ سلامته، حتى يستقيم مسار الدعوة الإسلامية دون إفراطٍ ولا تفريط في تطبيق الحدود والعقوبات . وعليه فإن حفظ النظام العام (نظام الأمة) واجب ديني تنطوي عليه أحكام الشريعة كافة، ولا يمكن تحقيق مقاصد الشرع دون مراعاة مصالح الجماعة وتنظيم شؤونها.

لقد أكّدت ماليزيا على المستوى الرسمي أن تحقيق الأمن والسلام الاجتماعي يندرج تحت عموميات مفهوم الرحمة في الإسلام، باعتبارها مبدأً مركزياً في سياسة الدولة. فوفقًا لمنهج مقاصد الشريعة الذي تروّج له دائرة التنمية الإسلامية الماليزية (JAKIM) فإن التعايش بين الأديان والأعراق متجذّر في قيم رحمة للعالمين (rahmatan lil-ʿālamīn)، ويساهم في ترسيخ الاحترام المتبادل والتسامح والازدهار المشترك[25]

ثانياً: المرتكزات العقدية في حفظ الجماعة

يُعد التوازن العقدي من أبرز سمات منهج أهل السنة والجماعة، حيث يجمع هذا المنهج بين التسليم للنصوص الشرعية وإعمال العقل المنضبط في فهمها. وقد حافظ هذا التوازن على وحدة الصف الإسلامي، وخصوصًا حين واجهت الأمة تيارات الغلو والتكفير من جهة، والانحلال والتفريط من جهة أخرى.

وقد أكد الإمام الأشعري أن "الفرقة الناجية هم من تمسكوا بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه"، وهي إشارة إلى اعتماد الوحي كأساس للوحدة العقدية (الأشعري، 1980، ص42). كما أسس علماء أهل السنة لمبدأ الاجتماع على الأصول، والتسامح في الفروع، مما مكّنهم من بناء مدرسة فكرية تراعي التنوع في الاجتهاد وتنبذ الصدام والفتنة.

[24] ابن عاشور، محمد الطاهر. (2001). مقاصد الشريعة الإسلامية. تحقيق: محمد الطاهر الميساوي. تونس: الدار التونسية للنشر.
[25] Khalli, M. N. M. (2020). Rahmatan Lil 'Alamin: Kerangka konsep keharmonian di Malaysia. Sains Insani, 5(1). https://sainsinsani.usim.edu.my/index.php/sainsinsani/article/view/129

يرى الباحث أن هذا الاتساق العقدي مكّن منهج أهل السنة من التعايش مع مختلف الفرق والتيارات، دون أن ينزلق إلى التكفير أو الإقصاء، وهو ما يعزز السلم المجتمعي ويحفظ كيان الأمة.

ثالثاً: الوسطية الفقهية والاجتماعية كضمان للسلم

إن التعدد الفقهي داخل إطار أهل السنة (الحنفي، المالكي، الشافعي، الحنبلي) يمثل نموذجًا عمليًا لقبول الاختلاف، حيث نشأت هذه المذاهب في ظل احترام متبادل، وساهمت في صياغة نظم اجتماعية متوازنة تحفظ حقوق الأفراد وتراعي المصالح العامة. وقد أكد ابن تيمية – رغم تحفظاتنا عليه في هذا السياق – أن "الاختلاف في الفروع لا يُنقض به الأصل، ولا يُستباح به عرض المسلم"[26] ، وهو أصلٌ مهمّ في فقه الاجتماع.

كما أن انتشار التصوف السني المعتدل، والذي يُعد جزءًا من تراث أهل السنة، ساهم في ترسيخ قيم الإحسان، والتسامح، والرحمة، مما خلق مناخًا داخليًا سلميًا، انعكس على السلوك الاجتماعي العام يعتقد الباحث أن أحد أسباب نجاح التجارب السنية، كماليزيا، في بناء السلم المجتمعي، هو هذا الفقه المرن والمتسامح، والذي يسمح بتعدد الآراء ضمن وحدة العقيدة، ويحترم الأعراف بشرط عدم مخالفتها للشريعة، ما يساهم في تحقيق مقصد حفظ المجتمع.

رابعاً: ضبط العلاقة مع "الآخر" الديني والمذهبي

لقد وضع منهج أهل السنة والجماعة أُسسًا شرعية للتعامل مع المخالف، سواء كان من أهل القبلة أو من غير المسلمين، تقوم على العدل، والبر، وعدم الاعتداء. وقد استدل العلماء على ذلك بقول الله تعالى: ﴿**لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ**﴾[27]

ويُظهر التاريخ الإسلامي، لا سيما في فترات ازدهار الحضارة الإسلامية، أن أهل السنة والجماعة قدّموا نموذجًا راشدًا في التعامل مع الأقليات الدينية، قائمًا على مبادئ العدل والبر والتسامح، بعيدًا عن منطق الهيمنة أو الإقصاء. ويتجلّى هذا في نظم أهل الذمة التي حفظت حقوق غير المسلمين، وفي الوثيقة النبوية بالمدينة التي أرست معالم مجتمع تعددي متماسك على أساس المواطنة والعهود.

ومن منظور الباحث، فإن الاعتراف بالآخر الديني والفكري، وإدارة الاختلاف بروح التقدير لا التهميش، يمثل أحد الأعمدة الأساسية لمقصد حفظ المجتمع في التصور الشرعي. وهذا ما يقدّمه منهج أهل السنة والجماعة بوصفه خطابًا عقديًا وفكريًا متوازنًا، يؤسّس للتعايش الحضاري، ويتجاوز خطابات الصدام الديني والطائفي التي مزّقت المجتمعات المعاصرة.

المبحث الثالث: التجربة الماليزية: دراسة تطبيقية لمقصد حفظ المجتمع

المطلب الأول: التجربة الماليزية المعاصرة في حفظ المجتمع

[26] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (1425هـ/2004م). مجموع الفتاوى (تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، ط3). الرياض: مؤسسة الشيخ عبد الرحمن بن قاسم، بالتعاون مع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. ج20، ص10

[27] سورة الممتحنة: 8.

تُعد ماليزيا دولة متعددة الأعراق والأديان، حيث يشكل المسلمون الأغلبية، إلى جانب وجود أقليات دينية مثل البوذيين والمسيحيين والهندوس. ينص الدستور الماليزي في المادة 3(1) على أن الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد، مع ضمان حرية الأديان الأخرى في ممارسة شعائرها[28].

يرى الباحث أن هذا الإطار الدستوري يُظهر محاولة لتحقيق توازن بين الهوية الإسلامية للدولة وحقوق الأقليات الدينية، مما يُسهم في تعزيز السلم المجتمعي.

وتُعد ماليزيا نموذجًا عمليًّا لترجمة مبادئ حفظ المجتمع في واقع متنوع. فالدستور الماليزي يجعل الإسلام دين الاتحاد، لكنه يكفل حرية العقيدة للأقليات، ويُعد التسامح والتعايش بين الأعراق والأديان قيمًا وطنية مؤسَّسة. ولهذا أنشأت الحكومة مؤسسات تشريعية وتنفيذية متعددة لتعزيز الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي. ومن أبرزها JAKIM (دائرة تنمية الإسلام الماليزية) التي تعمل تحت إمرة رئاسة الوزراء، ووزارة الوحدة الوطنية (KPN). وقد أوضح وزير الشؤون الدينية الماليزي أن مهمّة JAKIM تتركز على إدارة الشؤون الإسلامية برؤية «رحماء للعالمين» والاهتمام برفاهية الأمة المسلمة، في حين تهدف وزارة الوحدة إلى «تعزيز الوحدة والوئام بين الناس من خلال منصات التكامل والتفاعل المجتمعي» .

وسواء عبر إصدارات رسمية أو مبادرات ميدانية، تكرر الجهات الماليزية تأكيدها على رفض المواقف التي تثير التوتر الطائفي والعرقي. فقد أصدر JAKIM بيانًا تحذيريًا عام 2025 رصد فيه رفض السخرية من الرموز الدينية الأخرى، وحض جميع الأطراف على «الاحترام المتبادل والتسامح»، ونوّه بالقيم الإسلامية التي تحض على التعايش[29]كما تتبنّى ماليزيا آليات عملية مثل مؤتمرات الحوار بين الأديان، وتعليم المناهج الدينية في المدارس العامة، بالإضافة إلى احتفال الدولة المشترك بأعياد جميع المكونات الدينية. فعلى سبيل المثال، تُعطل الإدارات الحكومية في ماليزيا رسميًّا في عيد الفطر وعيد الأضحى عند المسلمين، وكذلك رأس السنة الصينية (ييل نييو) والاحتفال الهندوسي (ديبافالي)، بحيث يشعر كل مواطن بأن له «نصيبًا في هذا الوطن» ومساواة في المناسبات الوطنية .

وترتكز السياسة التعليمية والإعلامية في ماليزيا على مقاصد الإسلام الجامعة، حيث يشدد قادة البلاد على أن دين الله هو دين السلم وأساس الازدهار، وأن رسالة الإسلام العالمية هي رحمة للإنسانية . وقد ترجم ذلك إلى مؤسسات تشريعية مثل رسم سياسة إصدار شهادات «حلال» رسمية لمنتجات الغذاء والدواء، لتقوية التعاون الاقتصادي عبر معايير مشتركة. ويضاف إلى ذلك حضور فعّال للمجتمع المدني الديني في قضايا السلم المجتمعي؛ فمثلاً مجلس المشاورات الماليزي للأديان غير الإسلامية (MCCBCHST) قد أبدى مواقف احتجاجية حين شعر بالمساس بوحدة المجتمع، لكن الحكومة بدورها كانت تؤكد أنّ أي إجراءات تتخذها مصلحة الجماعة الإسلامية لا تتعدى على حقوق الآخرين، وأن هدفها هو حفظ استقرار البلاد وتأكيد دور الإسلام كقوة إيجابية تحافظ على مصالح الجميع.[30]

المطلب الثاني: دور المؤسسات الإسلامية في تعزيز السلم المجتمعي

[28] مجلس الاتحاد الفيدرالي. (2007). دستور ماليزيا (1957، مع التعديلات حتى عام 2007). أوتاوا: منتدى الفيدراليات. تم الاسترجاع من https://www.forumfed.org/pubs/ara/constitution malaysia.pdf

[29] Department of Islamic Development Malaysia (JAKIM). (2025, March 20). Statement on Religious Harmony and Respect. Retrieved from https://www.islam.gov.my/

[30] MCCBCHST (Malaysian Consultative Council of Buddhism, Christianity, Hinduism, Sikhism and Taoism). (2024). Annual Report on Interfaith Relations in Malaysia. Retrieved from https://mccbchst.org.my/

أولاً: دور المؤسسات الإسلامية

يتميز النظام الماليزي بتداخل الدين مع النظام الإداري بشكل مباشر في الولايات المحلية. حيث يُشرف السلاطين في كل ولاية على الشؤون الإسلامية، مما يعزز دور الإسلام كدين رسمي للدولة وفق منهج أهل السنة والجماعة[31]، وتلعب المؤسسات الإسلامية الرسمية دورًا محوريًا في تعزيز السلم المجتمعي في ماليزيا. من أبرز هذه المؤسسات:

1) دائرة التنمية الإسلامية الماليزية (JAKIM): تُعنى بتنسيق الشؤون الإسلامية على المستوى الوطني، وتعمل على تعزيز الفهم الوسطي للإسلام من خلال برامج دعوية وتعليمية.
2) معهد الوسطيّة الماليزي (Wasatiyyah Institute): يُروج لمفهوم الاعتدال في الإسلام، ويُنظم فعاليات تهدف إلى مكافحة التطرف وتعزيز التعايش السلمي بين مختلف المكونات الدينية.

يعتقد الباحث أن هذه المؤسسات تُسهم بشكل فعال في تحقيق مقصد حفظ المجتمع من خلال نشر قيم التسامح والاعتدال.

ثانياً: المبادرات الحكومية لتعزيز التعايش الديني

تُعد ماليزيا واحدة من أبرز الدول التي نجحت في تحقيق التعايش السلمي، حيث تتميز بتركيبة سكانية متنوعة تشمل المسلمين، والبوذيين، والهندوس، والمسيحيين، إلى جانب أعراق متعددة مثل الملايو والصينيين والهنود، لقد أسهمت السياسات الحكومية والقيم الإسلامية، المستمدة من منهج أهل السنة والجماعة، في بناء مجتمع متماسك يقوم على مبادئ العدالة والمساواة والتسامح، وفي ظل هذا النجاح.

وتُعَدُّ ماليزيا نموذجًا رائدًا في تحقيق التعايش السلمي بين مختلف الأعراق والأديان، مستندةً إلى مبادئ الإسلام الوسطي ومنهج أهل السنة والجماعة هذا النهج أسهم في بناء مجتمع متماسك يحترم التنوع الثقافي والديني. ويشير الباحث هاني البلوي إلى أن التعددية في ماليزيا عززت السلام والسلم الاجتماعي، حيث ساد مبدأ الاحترام والتسامح في المجتمع الماليزي، **و**من أبرز القيم الإسلامية التي دعمت هذا التعايش: التسامح، العدالة، والمساواة. هذه القيم جرى تعزيزها من خلال المؤسسات التعليمية والدينية، مما أدى إلى خلق بيئة تحترم التنوع وتنبذ التعصب.

أطلقت الحكومة الماليزية عدة مبادرات لتعزيز التعايش الديني، منها:

- مجلس التشاور الماليزي للبوذية والمسيحية والهندوسية والسيخية والطاوية (MCCBCHST): يعمل كمنصة للحوار بين الأديان، ويُعزز التفاهم والتعاون بين مختلف المجموعات الدينية.
- مؤتمر القادة الدينيين العالميين لتعزيز التناغم بين أتباع الديانات: عُقد في كوالالمبور بمشاركة واسعة من القادة الدينيين، وركز على تعزيز التفاهم والتعاون بين الأديان.

يرى الباحث أن هذه المبادرات تُعزز من مكانة ماليزيا كنموذج للتعايش الديني في العالم الإسلامي.

[31] انظر مقال **ياسر،** إدارة الاختلاف والتعدد العرقي وتوجيهه لتحقيق الاستقرار السياسي في ماليزيا .مجلة تكريت للعلوم السياسية.2019 إدارة الاختلاف والتعدد العرقي وتوجيهه لتحقيق الاستقرار السياسي في ماليزيا

ثالثاً: التحديات المعاصرة للنموذج الماليزي

رغم ما حققته ماليزيا من نجاح ملحوظ في تفعيل منهج أهل السنة والجماعة لتعزيز السلم المجتمعي وإدارة التنوّع الديني، إلا أن هذا النموذج يواجه مجموعة من التحديات التي تتطلب مقاربة دقيقة لضمان استدامة الاستقرار الاجتماعي. وتنبع أهمية تحليل هذه التحديات من أنها تمسّ البنية الدستورية والدينية والسياسية التي يقوم عليها النموذج الماليزي، كما تُبرز الحاجة إلى تطوير آليات أكثر مرونة لمواءمة مبادئ الشريعة مع مستجدات الواقع المتغير.

أولًا: إشكالية التحول الديني وحدود الحرية الدستورية

تُعدّ قضايا التحول الديني (apostasy) من أبرز التحديات التي تواجه ماليزيا، وهي قضايا تقع ضمن اختصاص محاكم الشريعة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بخروج المسلمين عن الإسلام. ورغم أن الدستور الماليزي يكفل حرية العقيدة للأقليات، إلا أن هذه الحرية لا تُفسَّر بالطريقة نفسها بالنسبة للمسلمين، إذ تتعامل الولايات مع التحول الديني بوصفه قضية دينية وقانونية معقدة، ما يؤدي إلى توتر بين مبادئ حقوق الإنسان والتشريعات الشرعية. وقد سجّل تقرير اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF, 2023) عدة حالات تعكس حساسية هذا الملف، معتبرًا أن تضارب الصلاحيات بين القوانين المدنية والشرعية يُنتج صعوبات عملية في إدارة شؤون التنوّع الديني.

ثانيًا: سياسات الامتياز الاقتصادي واحتجاجات الأقليات

تُعدّ سياسات الامتياز المعروفة بـ Bumiputera Policy أحد المحركات المركزية للجدل المجتمعي، إذ تمنح امتيازات اقتصادية وتعليمية للملايو باعتبارهم السكان الأصليين. ورغم أن هذه السياسات ساعدت في رفع مستويات المعيشة وتقليل الفجوة الاقتصادية، إلا أنها أثارت شعورًا بالتمييز لدى بعض شرائح الأقليات الصينية والهندية. وتشير دراسة يوسف وراملي (Yusof & Ramli, 2020) إلى أن جزءًا من الاحتقان الاجتماعي يعود إلى إحساس الأقليات بأن الهوية الدينية للملايو تُترجم إلى امتياز اجتماعي واقتصادي، مما قد يؤثر على الثقة المتبادلة بين المكوّنات المجتمعية إذا لم يتم التعامل معه بحكمة.

ثالثًا: اختلاف التشريعات بين الولايات والسلطة الفيدرالية

يُعدّ النظام الماليزي فريدًا في العالم الإسلامي بسبب منح السلاطين في كل ولاية سلطة كاملة على الشؤون الإسلامية، بما في ذلك الإفتاء والقضاء الشرعي وتنظيم الخطاب الديني. ورغم أن هذا يعزز الهوية الإسلامية للبلاد، إلا أنَّه يؤدي أحيانًا إلى تباينات في الفتاوى والتشريعات المتعلقة بالقضايا الدينية والاجتماعية. وقد أشار تقرير وزارة الوحدة الوطنية (Ministry of National Unity, 2025) إلى أن اختلاف تفسير النصوص الشرعية بين الولايات قد ينتج تفاوتًا في تطبيق السياسات الدينية، مما يُحتِّم تطوير آليات تنسيق أكثر فاعلية بين الاتحادية والولايات لرفع كفاءة إدارة الملف الديني[32].

رابعًا: صعود التيارات السلفية غير التقليدية وتأثير الفضاء الرقمي

[32] Ministry of National Unity Malaysia. (2025). Strategic Plan for National Unity 2022–2026. Putrajaya: Government of Malaysia.

يمثل انتشار بعض التيارات السلفية غير التقليدية تحديًا إضافيًا، خاصة تلك المتأثرة بالخطابات العالمية المنتشرة عبر الوسائط الرقمية. وقد كشفت الرسالة العلمية لأزمان محمد زين (Azman Mohd Zain, 2022) أن جزءًا من الخطابات الدينية التي تتبنى مواقف أكثر تشددًا بدأت تنتشر عبر المنصات الإلكترونية، وهو ما يضع ضغطًا على المرجعية الدينية الرسمية التي تتبنى العقيدة الأشعرية والمذهب الشافعي. وتكمن الخطورة في أن هذه الخطابات أكثر قدرة على الوصول إلى الشباب مقارنة بالمؤسسات التقليدية، مما يستدعي تطوير أدوات رقمية تتماشى مع روح المنهج السني الوسطي[33].

خامسًا: الضغوط الحقوقية الدولية وتحديات المواءمة مع القيم المحلية

مع تزايد الاهتمام العالمي بقضايا الحرية الدينية وحقوق الإنسان، تتعرض ماليزيا لضغوط متعددة بشأن بعض سياساتها المتعلقة بالأحوال الشخصية للمسلمين، وعلاقة الدولة بالأقليات، وقضايا التحول الديني و"الردة". وقد أشار تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الحريات الدينية (U.S. Department of State, 2023) إلى أن ماليزيا تُعد نموذجًا ناجحًا نسبيًا، لكنها ما تزال تواجه انتقادات حول توازنها بين الهوية الدينية للدولة والالتزامات الحقوقية الدولية. ويتمثل التحدي الأساسي في إيجاد صيغة فقهية وقانونية تضمن احترام الخصوصية الثقافية والدينية، وفي الوقت نفسه تستجيب لمتطلبات القانون الدولي[34].

سادسًا: التعايش الإعلامي مع خطاب الكراهية وتحديات الضبط القانوني

على الرغم من المنظومة القانونية الصارمة تجاه خطابات التحريض الطائفي، إلا أن منصات التواصل الاجتماعي تشهد أحيانًا انتشارًا لخطابات تحريضية تمسّ التماسك الاجتماعي. وقد أصدرت JAKIM في مارس 2025 بيانًا رسميًا يحذر من خطورة السخرية من الرموز الدينية لأي جماعة، معتبرة أن ذلك يتعارض مع مقاصد الشريعة في حفظ المجتمع (Department of Islamic Development Malaysia, 2025). وهذا يشير إلى الحاجة المستمرة لتحديث التشريعات المتعلقة بالفضاء الرقمي، وتطوير مبادرات توعوية تُعزّز قيم السلم والتعايش[35]

خاتمة

تُظهر هذه الدراسة أن منهج أهل السنة والجماعة ليس مجرد إطار عقدي نظري، بل هو منظومة متكاملة قادرة على التفاعل مع تحديات الواقع وصناعة مناخ اجتماعي قائم على السلم والتنوع. فعندما يتم تفعيل هذا المنهج ضمن رؤية شرعية وسطية، تتجسد قيمه العملية في ممارسات اجتماعية تساهم في تعزيز وحدة المجتمع، كما هو الحال في التجربة الماليزية التي نجحت في دمج هذا المنهج في بناء مجتمع متعدد الأعراق والأديان. ومن خلال تطبيق مفهوم "حفظ المجتمع"، يتم تحقيق التوازن بين المحافظة على الهوية الدينية واحترام التنوع الثقافي، مما يعزز العدالة الاجتماعية ويسهم في الاستقرار السياسي والاقتصادي. ويُعد هذا النموذج الماليزي خطوة هامة نحو بناء نهضة متزنة تفتح آفاقًا أمام الدول والمجتمعات الإسلامية لتحقيق التعايش السلمي وتنمية شاملة قائمة على أسس العدل والمساواة.

[33] Azman Mohd Zain. (2022). The Contemporary Sunni Identity in Malaysia. Universiti Utara Malaysia.
[34] U.S. Commission on International Religious Freedom. (2023). Malaysia – 2023 Annual Report. Retrieved from https://www.uscirf.gov/
[35] Department of Islamic Development Malaysia. (2025, March 20). Statement on Religious Harmony and Respect. Retrieved from https://www.islam.gov.my/

أولًا: النتائج

من خلال التحليل الشرعي والمنهجي والتطبيقي لمنهج أهل السنة والجماعة، ومقارنة ذلك مع النموذج الماليزي في إدارة التنوع الديني والثقافي، توصّل الباحث إلى النتائج الآتية:

1) مقصد حفظ المجتمع يُعد من المقاصد الكبرى للشريعة الإسلامية، وهو مقصد متكامل يتقاطع مع مقاصد حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، إذ لا تُصان هذه المصالح إلا في إطار مجتمعي مستقر وآمن (ابن عاشور، 2001)[36]

2) منهج أهل السنة والجماعة يُمثّل إطارًا عقديًا وسلوكيًا جامعًا يوازن بين الثوابت الشرعية ومتطلبات الواقع الاجتماعي، من خلال تبني الوسطية في الاعتقاد، والتسامح في الفروع، والتعدد في الفقه ضمن الوحدة في الأصول.

3) العقيدة السنية الوسطية ساهمت تاريخيًا في إدارة التنوع الديني والثقافي من خلال مبدأ "التعامل بالبر والقسط" مع غير المسلمين، مما يحفظ السلم المجتمعي ويُقلل من حدة الصراعات الداخلية.

4) النموذج الماليزي يُعد نموذجًا ناجحًا في تفعيل منهج أهل السنة والجماعة لبناء السلم المجتمعي، حيث تبنّت الدولة العقيدة السنية بشكل رسمي، وفعّلتها عبر المؤسسات (كـ JAKIM وWasatiyyah Institute)، والمناهج التعليمية، والخطاب الديني، بما يضمن احترام حقوق الأقليات.

5) أظهرت التجربة الماليزية كيف يتم ترجمة هذه القيم تشريعيًّا ومؤسسيًّا: من خلال إصدار توجيهات دينية تُعلي من قيمة التسامح والتعايش ، وعبر سياسات وطنية تحتفي بتعدد المكونات، وتعمل المؤسسات الدينية والمدنية معًا على رعاية سلامة المجتمع.

6) التجربة الماليزية تُظهر أن الاعتدال الديني عند الأغلبية يُفضي إلى الاستقرار، بشرط أن يُصاحبه عدالة تشريعية، ومؤسسات قوية، ومساحات حقيقية للحوار بين المكونات الدينية.

7) مع وجود بعض التحديات مثل القيود على التحول الديني أو التحيزات في السياسات، إلا أن ماليزيا – وفق تقارير دولية – لا تزال من أفضل الدول الإسلامية التي نجحت في بناء نموذج تعددي بمرجعية إسلامية معتدلة (U.S. State Department, 2023; USCIRF, 2023).[37]

إننا نخلص إلى أن الحفاظ على المجتمع وقيم السلم هو مسؤولية مستدامة يجسّدها أهل السنة باعتمادهم على المقاصد الجامعة والشواهد الشرعية، ومراعاتهم للظروف الاجتماعية والسياسية المعاصرة. ومن ثم فإن استلهام التجارب الناجحة وتعميم آليات الحوار والعدالة يجعل الإسلام منهجًا ملائمًا لتحقيق الأمن والألفة بين الناس. وبهذا فإن منهج أهل السنة والجماعة في حفظ المجتمع –كما تأصّل في الفكر الإسلامي – يتلاقى مع مقاصد الشريعة في كونه دعوة للخير العام،

[36] ابن عاشور، محمد الطاهر. (2001). مقاصد الشريعة الإسلامية. دار النفائس للنشر والتوزيع. عمّان، الأردن

[37] U.S. Department of State. (2023). 2023 Report on International Religious Freedom: Malaysia. Retrieved from https://www.state.gov/reports/2023-report-on-international-religious-freedom/malaysia/

وينعكس على أرض الواقع في تدابير الشراكات الوطنية الحديثة التي تراهن على قيم «الإسلام رحمة للعالمين» لضمان وحدة الصف واستمرار النمو والسلام.

ثانيًا: التوصيات

أ. توصيات شرعية وعلمية

1) ضرورة إدراج مقصد حفظ المجتمع كمبحث مستقل في مناهج مقاصد الشريعة، لأنه مقصد مركزي في بناء العلاقات الاجتماعية وتحصين المجتمع من الانهيار، ويستحق من الباحثين دراسة تحليلية معمقة.

2) تعزيز تدريس منهج أهل السنة والجماعة من منظور وسطي مقاصدي في الكليات الشرعية، وربطه بالنماذج المعاصرة كالنموذج الماليزي، لإبراز البعد العملي للوسطية العقدية.

3) تشجيع الباحثين على دراسة التجارب الإسلامية الناجحة في إدارة التنوع، وتقديم رؤى مقارنة بين المدارس العقدية والفقهية في مدى مساهمتها في حفظ السلم المجتمعي.

ب. توصيات تطبيقية للمؤسسات وصنّاع القرار

1) توسيع دور المؤسسات الإسلامية الرسمية في نشر الوسطية والتسامح، وتدريب الدعاة على خطاب ديني معاصر يرتكز على قيم العدالة والتعددية الشرعية، كما تفعل JAKIM حاليًا في ماليزيا.

2) مأسسة الحوار بين الأديان والطوائف ضمن المرجعية الدستورية الإسلامية، كما هو الحال في مجلس MCCBCHST، بما يُعزز من ثقافة التعايش واحترام الاختلاف.

3) مراجعة السياسات التي قد تُحدث احتكاكات دينية، وتطوير القوانين التي تحمي حرية المعتقد ضمن الإطار العام للدستور، بما يضمن استقرار المجتمع ويُقلل من حدة الاحتقان الطائفي.

4) نقل التجربة الماليزية إلى الدول الإسلامية ذات التنوع الديني عبر مبادرات رسمية، أو شراكات علمية، أو دعم مراكز الفكر والدعوة التي تتبنى منهج أهل السنة والجماعة.

.أهم المراجع

Al-Ash'arī, 'Alī ibn Ismā'īl. (1980). maqālāt al-Islāmīyīn wa-ikhtilāf al-muṣallīn. taḥqīq : hylmwt Ritter. Dār al-Furqān.

Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā'īl, Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, taḥqīq : Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir, Dār Ṭawq al-najāh, al-Ṭab'ah al-ūlá, 1422H.

Department of Islamic Development Malaysia (JAKIM). (2020). The Ahli Sunnah Wal Jamaah Approach in Malaysia. Kuala Lumpur: JAKIM Publications.

Department of Islamic Development Malaysia (JAKIM). (2025, March 20). Statement on Religious Harmony and Respect. Retrieved from https://www.islam.gov.my/

Department of Islamic Development Malaysia. (n.d.). Retrieved from https://en.wikipedia.org/wiki/Department_of_Islamic_Development_Malaysia

Al-Ghazālī, Iḥyā' 'ulūm al-Dīn, taḥqīq : Muḥammad 'Abd al-Raḥmān al-Mar'ashlī, Dār al-Ma'rifah, Bayrūt, 1982m.

Hindu American Foundation. (n.d.). Human Rights Report | Malaysia. Retrieved from https://www.hinduamerican.org/projects/human-rights-report/malaysia/

Ibn Taymīyah, Aḥmad ibn 'Abd al-Ḥalīm. (1995). Majmū' al-Fatāwá (j20). jam' : 'Abd al-Raḥmān ibn Qāsim. Majma' al-Malik Fahd li-Ṭibā'at al-Muṣḥaf al-Sharīf.

JAKIM & Ministry of Religious Affairs Malaysia. (2023). Islam sebagai Rahmatan Lil-Alamin dalam Konteks Malaysia Madani. Kuala Lumpur: Jabatan Kemajuan Islam Malaysia.

Al-Juwaynī, 'Abd al-Malik ibn 'Abd Allāh. (1997). alghyāthy fī al-siyāsah al-shar'īyah. taḥqīq : 'Abd al-'Aẓīm al-Dīb. Dār al-Shurūq.

Khalid, M. (2021). The Role of the Moroccan Monarchy in Promoting Religious Coexistence. The Journal of North African Studies, 26(4), 573–588. https://doi.org/10.1080/13629387.2021.1939398

Malaysian Consultative Council of Buddhism, Christianity, Hinduism, Sikhism and Taoism. (n.d.). Retrieved from https://en.wikipedia.org/wiki/Malaysian_Consultative_Council_of_Buddhism%2C_Christianity%2C_Hinduism%2C_Sikhism_and_Taoism

MCCBCHST (Malaysian Consultative Council of Buddhism, Christianity, Hinduism, Sikhism and Taoism). (2024). Annual Report on Interfaith Relations in Malaysia. Retrieved from https://mccbchst.org.my/

Ministry of National Unity Malaysia. (2025). Strategic Plan for National Unity 2022–2026. Putrajaya: Government of Malaysia.

Al-Murābiṭ, 'Abd Allāh. (2011). Maqṣad ḥifẓ Niẓām al-ummah : muqārabah maqāṣidīyah. Majallat al-Muslim al-mu'āṣir, al-'adad 132, Ṣ. 71 – 102. tamma alāstrjā' min https : / / almuslimalmuaser. org / 2011/24/18 / mqṣd-ḥfẓ-nẓām-āl'mt-mqārbt-mqāṣdyh /

Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Nīsābūrī, Ṣaḥīḥ Muslim, taḥqīq : Muḥammad Fu'ād 'Abd al-Bāqī, Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 2006m.

Muslim World League. (n.d.). Retrieved from https://en.wikipedia.org/wiki/Muslim_World_League

Al-Najjār, 'Abd al-Majīd. (2006). Maqāṣid al-sharī'ah b'b'ād jadīdah. Bayrūt : Dār al-Gharb al-Islāmī.

Suryadinata, L. (2018). Indonesia's Diversity and the Pancasila State: Islam and National Unity. Singapore: ISEAS Publishing.

U.S. Commission on International Religious Freedom. (2023). Malaysia - 2023 USCIRF Annual Report. Retrieved from https://www.uscirf.gov/sites/default/files/2023-05/Malaysia.pdf

U.S. Department of State. (2023). 2023 Report on International Religious Freedom: Malaysia. Retrieved from https://www.state.gov/reports/2023-report-on-international-religious-freedom/malaysia/

UNESCO. (2022). Global Citizenship Education and Interfaith Understanding. Paris: UNESCO Publishing. Retrieved from https://unesdoc.unesco.org/

Wasatiyyah Institute Malaysia. (n.d.). Retrieved from https://en.wikipedia.org/wiki/Wasatiyyah_Institute_Malaysia

Watt, W. M. (1956). Muhammad at Medina. Oxford University Press.

Yusof, N. A. M., & Ramli, M. (2020). Religious Tolerance in Malaysia: Between Legal Framework and Social Reality. *Journal of Islamic Governance and Society*, 2(1), 45–60.